الأمم المتحدة

A/64/PV.72

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٧٢**
الجمعة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/64/631/Add.4)

الرئيس: قبل الشروع في تناول البند المدرج في جدول الأعمال، أود، تمشيا مع الممارسة المتبعة، أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/64/631/Add.4، التي يبلِّغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثائق A/64/631 وA/64/631/Add.1 و Add.2 و Add.3، سددت شيلي والسودان المبالغ اللازمة لخفض متأخراتهما إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثائق؟

تقرر ذلك.

البند ٦٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام (A/64/651)

مشروع القرار (*A/64/L.48)

الرئيس: يذكِّر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة ٣١ المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وفي جلساتها العامة ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ المعقودة في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عقدت مناقشة بشأن تقريريّ مجلس حقوق الإنسان الواردين في الوثيقتين A/64/53 و Add.1. ويذكِّر الأعضاء أيضا أن الجمعية، في جلستها العامة ٣٩ المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اتخذت القرار ١٠/٦٤.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل دولة قطر ليتولى عرض مشروع القرار *A/64/L.48.

السيد النصر (قطر): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن تقديرنا لكم على عقد هذه الجلسة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

الهامة للجمعية العامة لمتابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، المعروف على نطاق واسع بتقرير غولدستون (A/HRC/12/48). ونشكركم على استجابتكم السريعة للطلب الذي قدمته المجموعة العربية لعقد هذه الجلسة على أثر تقديم الأمين العام لتقريره (A/64/651) وفقا للطلب الذي قدّمته الجمعية العامة في قرارها ٦٤/١٠ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

كما نشكر الأمين العام السيد بان كي - مون على تقديمه لذلك التقرير، معربين عن عميق تقديرنا له على دعوته الحازمة والمستمرة إلى الاحترام التام للقانون الدولي من أجل حماية المدنيين في جميع الظروف ومن أجل تحقيق المساءلة والعدالة.

إننا نعتقد أن جلستنا اليوم تشكِّل خطوة أخرى حاسمة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إعلاء شأن القانون الدولي وفي كفاحه من أجل إنهاء الإفلات من العقاب وردع انتهاكات القانون الدولي في المستقبل وتعزيز السلام الحقيقي من خلال ممارسة جهود جادة تهدف إلى ضمان المساءلة والعدالة بشأن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان، التي ارتكبت خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة العام الماضي، وتسببت في وقوع خسائر في الأرواح وإصابات فادحة ودمار وخراب واسعين، ولا يزال يعاني منها إلى يومنا هذا بصورة مؤسفة ومأساوية السكان المدنيون الفلسطينيون المحاصرون، بمن فيهم الأطفال والنساء.

لقد لاحظنا من الترجمة العربية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة *A/64/L.48، أنه لم تضمن لفظة ''الثانية'' بالأحرف اللاتينية في النص الإنكليزي لمشروع القرار. ونغدو ممتنين لو قامت الأمانة العامة بعكس هذه الملاحظة في نص معدّل لمشروع القرار وفي القرار ذاته، وأن يعدّل كذلك في بقية اللغات الرسمية.

يشرفني بالنيابة عن الدول المقدمة لمشروع القرار أن أتولى عرض مشروع القرار المعنون ''المتابعة الثانية لتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة''. ويعد مشروع القرار هذا متابعة إجرائية هامة للقرار ٦٤/١٠، على اعتبار أن الأمين العام قد لاحظ في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة أنه ''يتعذر الانتهاء إلى رأي حاسم بشأن تنفيذ القرار من قبل الأطراف المعنية'' (A/64/651، الفقرة ١١). وعلى هذا النحو، نعتقد أن من الضروري بالنسبة للجمعية، وفي سبيل تعزيز المساءلة والعدالة، أن تدعو الطرفين المعنيين مجددا إلى الامتثال للدعوات الواردة في قراراتها السابق بهذا الصدد.

ويبدأ مشروع القرار في ديباجته بالتذكير بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ٦٤/١٠، بشأن متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة. وقد تم تكريس بقية الديباجة للإشارة إلى صكوك ومبادئ القانون الدولي، بما فيها القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ذات الصلة، وإعادة التأكيد عليها. وذلك يشمل الإشارة إلى اتفاقية جنيف الرابعة وانطباقها على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فضلا عن مواثيق حقوق الإنسان. كما يشمل أيضا إعادة تأكيد التزامات جميع الأطراف باحترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وأهمية سلامة ورفاه جميع المدنيين والالتزامات بموجب القانون الدولي المتعلقة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وعلاوة على ذلك، تم التشديد مرة أخرى على الحاجة إلى ضمان المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان من أجل الحيلولة

دون الإفلات من العقاب وضمان العدالة وردع ارتكاب المزيد من الانتهاكات وتعزيز السلام. وفي هذا الصدد، تمت إعادة التأكيد على ضرورة تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين من أجل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلام الدائم والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويحيط مشروع القرار علما، في فقرات منطوقه، بتقرير الأمين العام المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، الذي قدِّم عملا بالفقرة ٦ من منطوق القرار ١٠/٦٤. وتكرر الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار دعوة حكومة إسرائيل إلى إجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية بما يتفق مع المعايير الدولية في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي أوردتها بعثة تقصي الحقائق في تقريرها، بهدف ضمان المساءلة والعدالة. وكذلك فإن الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار تكرر حث الجانب الفلسطيني على إجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية وفقا للمعايير الدولية في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي أبلغت بها بعثة تقصي الحقائق، من أجل ضمان المساءلة والعدالة.

ويكرر مشروع القرار أيضا التوصية لحكومة سويسرا بصفتها الحكومة الوديعة لاتفاقية جنيف الرابعة بأن تعقد في أقرب وقت ممكن مؤتمرا للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة حول اتخاذ تدابير لإنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وضمان احترامها وفقا للمادة ١ المشتركة، آخذة في الاعتبار انعقاد هذا المؤتمر والبيان المعتمد في عام ١٩٩٩، وكذلك إعادة عقد المؤتمر والإعلان المعتمد في عام ٢٠٠١. وأخيرا، فإن مشروع القرار يطلب مرة أخرى إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في غضون خمسة أشهر، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، لكي يتسنى لأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، بما فيها مجلس الأمن، النظر في اتخاذ إجراءات أخرى، إذا لزم الأمر.

وبالنيابة عن الدول المقدمة لمشروع القرار، أود أن أعرب عن عميق الأمل في الحصول على أوسع تأييد ممكن لمشروع القرار هذا المعني بمسألة هامة وخطيرة للغاية. ويجب على المجتمع الدولي أن يبقى ثابتا وصامدا في جهوده الرامية إلى إعلاء شأن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وضمان المساءلة والعدالة في جميع الظروف، بما في ذلك ما يتعلق بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، نحن على يقين بأن اعتماد الجمعية العامة اليوم لمشروع القرار هذا سيسهم بصورة بنّاءة، وإلى حد كبير، في تلك الجهود القائمة على المبادئ.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): نجتمع هنا اليوم للتصويت على مشروع القرار (A/64/L.48*) الذي قدمته المجموعة العربية ردا على تقرير الأمين العام المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ (A/64/651). فغداة عملية الرصاص المسكوب على غزة، تُجري إسرائيل، وستواصل إجراء، تحقيقات مستقلة وذات مصداقية وطبقاً للقانون الدولي. وتلك التحقيقات نجريها بعد أي عملية عسكرية في إطار قانوننا وممارستنا. وترد تفاصيل التحقيقات التي أُجريت غداة عملية الرصاص المسكوب على غزة في تقارير دولة إسرائيل التي أطْلعنا الأمم المتحدة عليها، وسنواصل ذلك.

ومن جهة أخرى، فإن التقرير الفلسطيني المقدّم إلى الأمين العام لا يمكنه أن يتناول بصورة حقيقية الصراع بين دولة إسرائيل وكيان حماس الإرهابي. لذلك نحن نتساءل عن المقصود بـ ” الجانب الفلسطيني“ تحديدا في مشروع القرار المقترح، الجانب الذي تم حثه على إجراء تحقيقات مستقلة ذات مصداقية وفقا للمعايير الدولية؟

وهل يمكن للسلطة الفلسطينية أن تجري تحقيقا في غزة، التي طُردت منها بعنف عن طريق انقلاب دموي؟ أم أننا على النقيض من ذلك، نعتقد حقا أن تنظيم حماس الإرهابي سيحقق في استخدامه للدروع البشرية، وأساليبه المروّعة لاستهداف المدنيين، واستخدامه المشين للمدارس والمستشفيات والمساجد كأسلحة إرهابية؟

إن تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) لا يتناول التهديد المتمثل في الحرب غير المتناظرة والإرهاب اللذين يستخدمان المدنيين كدروع وأهداف. وأود أن أقول بوضوح: إن إسرائيل لن تتملص أبدا من الاضطلاع بواجبها للدفاع عن مواطنيها، ووجودها، وديمقراطيتها وحريتها. وسنفعل ذلك بفعالية ضد حماس وحزب الله وغيرهما من الإرهابيين، أينما كانوا.

وبينما تواجه إسرائيل هذا التهديد الوجودي، لا نزال ملتزمين بالعمل وفقا للقانون الدولي وقانون الصراع المسلح. وهذا الالتزام الأساسي تجسيد لقيمنا باعتبارنا دولة ديمقراطية، ولإيماننا بوجوب حماية الأرواح البشرية.

وهذا الإيمان هو الدافع وراء مناشدتنا لاستئناف مفاوضات السلام بدون شروط مسبقة. وهذا الإيمان هو الدافع وراء رغبتنا في إحلال السلام.

الرئيس: استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. ننتقل الآن إلى البت في مشروع القرار A/64/L.48*، المعنون ”المتابعة الثانية لتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة“. أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لأعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/64/L.48*، انضمت إلى قائمة مقدميه البلدان التالية: بنغلاديش، جنوب أفريقيا، السودان والعراق.

الرئيس: طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، الأرجنتين، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، كمبوديا، شيلي، الصين، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، اليونان، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، البرتغال، قطر، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بنما، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أستراليا، بيلاروس، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، جورجيا، ألمانيا، غواتيمالا، هنغاريا، إيطاليا، لاتفيا، ليبريا، ليتوانيا، المكسيك، الجبل الأسود، هولندا، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، أوكرانيا

اُعتمد مشروع القرار *A/64/L.48* بأغلبية ٩٨ صوتاً مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٣١ عضوا عن التصويت (القرار ٦٤/٢٥٤).

[بعد ذلك أبلغت وفود أرمينيا وأفغانستان وأوزبكستان وبيلاروس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغانا وغرينادا وغيانا والفلبين الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس: قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكِّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد تالاسينوس (بنما) (تكلم بالإسبانية): لقد اتخذت الجمعية العامة اليوم القرار ٦٤/٢٥٤، المعنون ”المتابعة الثانية لتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة“. ويعاني هذا النص الجديد، الذي يشكِّل متابعة للقرار ٦٤/١٠ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، من افتقاره للموضوعية على نحو مماثل. ونتيجة لذلك، صوتت جمهورية بنما معارضة للقرار، وسنظل نعارض أي وثيقة لا تراعي الإجراءات القانونية الواجبة.

إن القرار المتخذ للتو، وعلى غرار ما ورد في الفقرتين ٣ و ٤ من منطوق القرار السابق، يحث مرة أخرى الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على إجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية طبقا للمعايير الدولية في الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي.

وتتفق جمهورية بنما تماما مع هذه المطالب العادلة، غير أن المشكلة تكمن في أن القرارين يستبقان نتائج التحقيقات التي ستجريها الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. واستنادا إلى هذه الوثيقة، أدِين طَرفَا الصراع على نحو مسبق، بدون توخي التوازن المطلوب بشأن هذه المسألة الحساسة. ونص القرار يستبق النتيجة. وبينما من اللازم كفالة مساءلة المسؤولين عن تلك الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة، لا يمكن القيام بذلك استنادا إلى قرار نصه يستبق النتيجة. ومن المنطقي أن هذه الإدانة السابقة لأوانها لن تؤدي أبدا إلى ما نتوق إليه جميعا في هذه القاعة – أي عملية سلام تحترم القانون الدولي وحقوق الشعبين في العيش في سلام وأمن وعدالة ووئام.

وقد دأبت بنما على دعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والدفاع عن معايير القانون الدولي الإنساني ومبادئه ذات الصلة. وعليه، لن تبتذل بنما أبدا في موقفها بشأن قضية تبدو أقرب إلى قضايا محاكم التفتيش أكثر مما تبدو سعيا إلى إحقاق الحق وإقامة العدالة. فليكن واضحا تماما أن تصويتنا لم يكن ضد إخواننا الفلسطينيين ولا مع إخواننا الإسرائيليين، بل كان تصويتا من أجل العدالة والحياد.

وتؤكد بنما مجددا أن عملية التحقيق يجب أن تكون عادلة وموضوعية وموثوقاً بها. ولذلك السبب، صوتت جمهورية بنما معارِضة للقرار.

السيدة غرو (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): سعت سويسرا جاهدة بصفتها الوديع لاتفاقيات جنيف إلى متابعة التوصيات الواردة في القرار ١٠/٦٤. وقدمت فعلا سرداً للتقدم المحرز في مشاوراتها التمهيدية إلى الأمين العام في التقرير A/64/651.

ويشير القرار ٢٥٤/٦٤، الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم، إلى أن سويسرا ينبغي أن تواصل جهودها. وستنطلق جولة ثانية من المشاورات المفتوحة أمام جميع الأطراف المتعاقدة السامية والأطراف المهتمة الأخرى على هامش الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان.

وتعتقد سويسرا أن مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية ينبغي أن يكون جامعا، وأن يسعى إلى تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي بدلا من تكرار المناقشات السياسية التي يمكن إجراؤها في محافل أخرى. وخلال المشاورات التي ستجريها سويسرا، سوف تسترشد بالشاغل المتمثل في حماية السكان المدنيين وكفالة تلبية احتياجاتهم الإنسانية والأمنية، التي تشكِّل مصدر قلق بالغ في الظروف الراهنة.

ونذكِّر الأطراف المتعاقدة السامية والأطراف المهتمة الأخرى بأهمية تعاونها وإسهامها في تلك المشاورات بشأن أساليب عمل المؤتمر والنتائج المتوخاة منه.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة ما زالت تشعر ببالغ القلق إزاء ما يقاسيه الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء من آلام ومعاناة. ولا نزال نعتقد أن أفضل حل هو إحلال سلام شامل في المنطقة، بما في ذلك دولتان، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولا بديل عن المفاوضات المباشرة بين الطرفين على نحو يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية، وينبغي أن نعمل جميعا على الدفع بقضية السلام، بدلا من عرقلتها. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب أن نحافظ على الجهود الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين بشأن الوضع الدائم.

وتؤيد الولايات المتحدة بشدة المساءلة عن ارتكاب أي انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني فيما يتعلق بالنزاع في غزة. ولا يزال هدفنا في ذلك الصدد هو أن تُجري السلطات المحلية تحقيقات شاملة ومستقلة وذات مصداقية في هذه الانتهاكات المزعومة. وفي هذا الصدد، نحيط علما بتقديم إسرائيل لتقرير مفصّل من ٤٦ صفحة إلى الأمين العام، يتضمن معلومات بشأن تحقيقاتها الداخلية، ونلاحظ أن السلطة الفلسطينية أنشأت مؤخرا لجنة تحقيق مستقلة. والمسائل التي أثارها القرار ٢٥٤/٦٤ المتعلقة بالنزاع في غزة في العام الماضي ينبغي حلّها من خلال إجراء تحقيقات داخلية ذات مصداقية ومتابعتها.

ولا نزال نعتقد أن تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة ، المعروف على نطاق واسع بتقرير غولدستون (A/HRC/12/48)، تشوبه عيوب كبيرة. وقد أشرنا سابقا إلى أوجه القصور التي تشمل تركيزه بصورة غير متوازنة على إسرائيل، والاستنتاجات السلبية التي يستخلصها بشأن نوايا إسرائيل وإجراءاتها، وعدم معالجته بصورة مناسبة للطابع غير المتناظر للنزاع في غزة وعدم تحميله حماس المسؤولية المناسبة عن تعمد استهداف المدنيين وتركيز عملياتها في المناطق الحضرية الآهلة بالسكان المدنيين.

كما أن تقرير غولدستون تقرير خلافي بتوصياته الكثيرة الواسعة النطاق بشكل مفرط، واستنتاجاته القانونية والسياسية الشاملة. وشأنه شأن القرار الذي أُتخذ للتو، يتضمن التقرير توصية ذات مردود عكسي لعقد اجتماع

للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، ومحاولة غير لائقة للضغط على مجلس الأمن لكي يتخذ إجراء. ويجسد القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو مجموعة من المشاكل ذاتها التي تناولها القرار السابق الذي يذكّر به. ولتلك الأسباب، صوتنا معارضين للقرار.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): تعاود الجمعية العامة، اليوم، اجتماعها للمرة الثانية، خلال فترة أربعة أشهر فقط، للنظر في متابعة مناقشة تطبيق توصيات تقرير غولدستون بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين خلال عدوانها على غزة. ويأتي اجتماعنا هذا، أساسا، بسبب عدم امتثال إسرائيل لقرار الجمعية العامة ١٠/٦٤ ورفضها تقديم تقرير استجابة له. وهو أمر استمعنا للتو إلى تأكيد واضح له من ممثلة إسرائيل عندما قالت إن تحقيقات إسرائيل اعتيادية وتأتي بعد كل عدوان تقوم به في المنطقة، وأنها فيما بعد تشاطر الأمم المتحدة نتائج هذه التحقيقات، بمعنى أن ما تقوم به إسرائيل ليس امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٠/٦٤ وإنما هو منّة إسرائيل على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وهذا موقف إسرائيلي يعكس سلوك ما فوق القانون، الذي دأبت إسرائيل، منذ إنشائها بقرار للأمم المتحدة في ظروف تاريخية معروفة للجميع، على اعتماده بحق الشرعية الدولية وقراراتها.

إن استثناء إسرائيل من قواعد القانون الدولي وأحكام الميثاق، وانتهاكها المستمر لقرارات الشرعية الدولية، قد أضعفنا مصداقية العمل الدولي الجماعي، وأفقدا ثقة المجتمع الدولي بأهمية وثقل واعتبار الأمم المتحدة ككل، وكرسّا منطق التجاوزات والمعايير المزدوجة وسياسة الكيل بمكيالين.

لقد صوّت وفد الجمهورية العربية السورية مؤيدا للقرار الذي اتخذناه قبل قليل، والمتعلق بتحميل إسرائيل مسؤولية الجرائم التي ارتكبتها أثناء عدوانها على غزة، وذلك انطلاقا من إيمان بلادي بعدالة قضية الشعب الفلسطيني، ونضاله المشروع من أجل التحرر من الاحتلال الإسرائيلي وحقه في تقرير المصير. إن إمعان إسرائيل في رفضها الانصياع لمئات القرارات الصادرة عن الشرعية الدولية، بما فيها القرار ١٠/٦٤، يتطلب منا اليوم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمحاسبة الإسرائيليين على تلك الجرائم، تحقيقا للعدالة، وإنصافا لضحايا هذا العدوان الإسرائيلي الوحشي، وحماية لما تبقى من مصداقية لقواعد القانون الدولي ولمبادئ ومقاصد الميثاق.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يشدد على أن القانون الدولي لم يتضمن أية أحكام تفيد بإمكانية محاسبة الشعوب الواقعة تحت الاحتلال على فعلها المقاوِم لهذا الاحتلال. بل على العكس، أكد القانون الدولي صراحة على حق هذه الشعوب في النضال لنيل حقوقها. كما أكدت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف، على مسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال عن حماية الشعوب الرازحة تحت احتلال هذه السلطة أو تلك، لا على حق سلطة الاحتلال في قتل المدنيين الرازحين تحت احتلال هذه السلطة أو تلك. كما تم تضمين هذا الحق في المقاومة نصاً في ميثاق إنشاء منظمتنا. وها هي عشرات الدول الأعضاء فيما بيننا اليوم، الحاضرة في هذه القاعة تتفاخر، ولها الحق، بأن عضويتها في الأمم المتحدة هي ثمرة لنضالها ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي. وبناء عليه، فإننا نرفض أي إيحاء قد يتضمنه القرار المتخذ قبل قليل، بشكل يسوِّغ المساواة بين ممارسات المحتل الإسرائيلي الموصوفة قانونا بأنها غير شرعية، من جهة، وبين فعل المقاومة المشروع، من جهة ثانية. ونعتبر أن هذا الإيحاء، إن وُجد، لا يرتكز على أية أرضية قانونية. فإسرائيل هي التي تحتل الأرض الفلسطينية منذ عقود، وهي التي استخدمت الأسلحة المحرّمة دوليا لقتل أطفال فلسطين وشيوخها ونسائها، وهي

التي تستمر في إنشاء المستوطنات فوق الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي تهديم المنازل في القدس المحتلة، وطرد سكانها، وحرمانهم من حق الإقامة في مدينتهم ووطنهم، واستمرارها في حصار غزة، وقطع أشجار الزيتون – رمز السلام – وارتكاب الاغتيالات الإرهابية داخل وخارج فلسطين وآخرها هو ما حدث في دبي كما تعرفون. لذلك، فإن قلب الحقائق بشكل قد يوحي بالمساواة بين الطرف المعتدي والمعْتدى عليه إنما هو قراءة مغلوطة لواقع الحال وتشويه لفحوى تقرير القاضي غولدستون وتوصياته. وهو تنكُّر لحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في مقاومة المحتل. ولن تقبل سوريا، مع الكثير الكثير ممَن يشاركها هذه القناعة في هذه القاعة وخارجها، أن يتحوّل الحق إلى باطل، وأن ينتصر الظلم والقتل على العدالة والقانون. وبالتالي لن يتمكن أحد من تزييف التاريخ وتشويه الجغرافيا واستنزاف لغة القانون تحت هذه القبة التي نجتمع في ظلِّها.

السيد شابر (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن الجمهورية التشيكية وهنغاريا وهولندا. وقد امتنعت بلداننا عن التصويت على القرار ٢٥٤/٦٤، وتود أن تعلل تصويتها كما يلي.

نرى أن القرار يتضمن عناصر إيجابية، لكنه أيضا يحوي عناصر تثير القلق. فمن جهة، نقر ونرحب بالجهود التي بُذلت لجعل القرار أقل اختلالا من القرارات السابقة المتعلقة بمتابعة تقرير غولدستون (A/HRC/12/48). كما نرحب بالعناصر التي تشدد على ضرورة إجراء تحقيقات مستقلة من جانب الطرفين.

ومن جهة أخرى، نلاحظ أن القرار يغفل الإشارة إلى الاختلاف بين الطرفين المعنيين من حيث المتابعة حتى الآن. فالسلطات الإسرائيلية تقوم بتحقيق متواصل أطلَعت الأمين العام على استنتاجاته المؤقتة، بينما لم تقم السلطة الفلسطينية حتى الآن سوى بإنشاء لجنة. ونعتقد أن القرار كان بإمكانه أن يجسد تلك الحقائق بصورة أنسب، بل كان ينبغي له ذلك.

كما نشعر بالقلق لأننا نواجه مرة أخرى فقرة من المنطوق تدعو إلى عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة. واتباع ذلك النهج، في رأينا، لا ينصف الرسالة التي وجهتها سويسرا إلى الأمين العام، التي تشير إلى أن فئة واحدة فحسب من فئات ردود الفعل الثلاث كانت مؤيدة، بينما كانت الفئتان الأخريان إما معارضتين بشدة أو غير متحمستين، وبالتالي، لم يكن هناك توجُّه مهيمن. غير أن الأهم من ذلك أننا نرى أن هذا المؤتمر سيسيّس على الأرجح، ومن ثم، سيقوّض الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، أود أن أعرب مجددا عن اقتناعنا بضرورة متابعة هذه المسألة، أولا وقبل كل شيء، في جنيف، وليس في نيويورك.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): بينما يشكِّل القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة مسألتين رئيسيتين من حيث الكرامة الإنسانية توليهما النرويج أهمية قصوى، نرى أن حق المدنيين في الحماية بموجب القانون الإنساني الدولي يتعرض لضغط متزايد بسبب طبيعة الصراعات الحديثة. ومن واجبنا أن نعمل على كفالة احترام تلك القواعد من جانب جميع الأطراف في الصراع ومساءلة جميع المسؤولين عن انتهاك القانون الإنساني الدولي.

ونعتقد أن التركيز الرئيسي للقرار ٢٥٤/٦٤ وجيه وبنّاء. ونقدّر على نحو خاص التركيز على العملية، فضلا عن جهود المقدمين الرئيسيين لمعالجة الشواغل الأساسية للعديد من أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك النرويج، ومن ثم، الحصول على تأييد أوسع نطاقا. وتتعزز فعالية الرسالة

بصورة كبيرة من خلال اتباع ذلك النهج. وتؤيد النرويج الرسالة الرئيسية للقرار – ومفادها أن التحقيق من جانب الطرفين ينبغي أن يكون مستقلا وذا مصداقية وأن يتمثل للمعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، ندعم دور الأمين العام في رصد التحقيقات الوطنية.

ولتلك الأسباب، صوّتت النرويج مؤيدة للقرار.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اتخذنا اليوم قرارا آخر بشأن متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48)، وأود أن أشرح موقف وفد بلدي إزاء ذلك القرار.

لقد صوّتنا مؤيدين للقرار ٢٥٤/٦٤. غير أننا نود أن نسجل استياءنا لعدم إحراز أي تقدم يذكر بشأن محاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب التي ارتكبت خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في العام الماضي. وبطبيعة الحال، لا يزال النظام الإسرائيلي يتحدى، منذئذ، إرادة المجتمع الدولي ويتمادى لا في مواصلة فرض الحصار على الفلسطينيين في غزة فحسب، بل أيضا في استباحة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

قررت تل أبيب مؤخرا أن تضم إلى قائمة تراثها الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل ومسجد بلال في مدينة بيت لحم، بالإضافة إلى أسوار مدينة القدس القديمة. كما أرسلت فرقة من فرق الموت إلى دبي لاغتيال محمود المبحوح باستخدام جوازات سفر أوروبية مزورة أو وهمية. ولو كان المجتمع الدولي قد عاقب المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في غزة، ربما كنا لم نشهد هذه الأعمال الوحشية الجديدة.

وختاما، على الرغم من أن القرار الذي اتخذ غير متوازن وغير عادل في معاملته لإسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، التي ارتكبت العديد من الجرائم البشعة بحق الجانب الفلسطيني، فإنه لا يزال يوفر بصيصا من الأمل في الإجراءات الواجب على الهيئات المختصة في الأمم المتحدة اتخاذها، بما في ذلك مجلس الأمن، من أجل وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب الإسرائيلية وجرائمها المرتكبة ضد الإنسانية.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): إن عملية السلام في الشرق الأوسط تمر بمنعطف دقيق وحرج. وهناك حاجة ملحّة إلى اتخاذ خطوات عملية على أرض الواقع من أجل استئناف المفاوضات. لقد صوّتت أوغندا مؤيدة للقرار ٢٥٤/٦٤ لأننا مقتنعون بأن على المجتمع الدولي تشجيع الطرفين على القيام بنفسيهما بتحقيقات موثوقة في مجريات صراع غزة. ونحن مقتنعون بأن في وسع هذه التحقيقات أن تسهم إسهاما إيجابيا في تضميد الجراح وبناء الثقة، وهما أمران لا غنى عنهما في هذه المرحلة من الزمن في الشرق الأوسط. وهذا هو الفهم الذي أيدنا في سياقه قرار اليوم. ولكنه لا يغير بأي حال موقفنا السابق المتمثل في الامتناع عن التصويت فيما يتعلق بالقرار ١٠/٦٤.

وأخيرا، يتعين على جميع الأطراف في الشرق الأوسط اتخاذ خطوات ملموسة لاستئناف مفاوضات السلام. وستستمر أوغندا في دعم الجهود التي تبذلها جميع الأطراف لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): نحن نقدر الجهود التي بذلها الأمين العام في إعداد التقرير (A/64/651) عن هذه المسألة. ونحيط علما بالتحقيقات الجارية التي تقوم بها حكومة إسرائيل والعملية التي أطلقت بمبادرة من الجانب الفلسطيني. لقد قررت اليابان تأييد

القرار ٦٤/٢٥٤ الذي اتخِذ للتو لأنه يقوم على روح احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. إننا نأمل مخلصين ألاّ يكون لهذه العملية تأثير سلبي على الجهود المبذولة لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تشعر أستراليا بحزن بالغ بسبب أحداث كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ التي وقعت في قطاع غزة وجنوب إسرائيل. وكما أوضحنا في عدد من المناسبات في الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان، تؤيد أستراليا إجراء التحقيق المناسب في الادعاءات المتعلقة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي خلال ذلك الصراع. لقد صوّتنا معارضين للقرار ٦٤/١٠ في تشرين الثاني/نوفمبر بسبب وجود عدد من المخاوف الناشئة عن لغة ذلك النص، وبسبب ما اتسم به من خلل تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) الذي استند إليه القرار.

ونحن قررنا الامتناع عن التصويت على القرار ٦٤/٢٥٤ لأننا ندرك أنه يجسد جهودا حقيقية للتغلب على الخلافات ولأنه يركز على الحاجة إلى إجراء تحقيقات بسبب ما حدث في صراع غزة، وهذه أمور هامة جدا. ومع ذلك، لا يغير تصويتنا على قرار اليوم من استمرار مخاوفنا حيال عدم توازن التوصيات الواردة في تقرير غولدستون ونطاقها، أو تفضيلنا القوي لأن نعطى الطرفين وقتا كافيا لمواصلة تحقيقاتهما.

نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تبقى المناقشات المتعلقة بتقرير غولدستون بنّاءة. ومن المهم العمل على أن نجمع الطرفين معا، بدلا من التفريق بينهما من خلال الخطب أو الإجراءات غير المفيدة. كما أننا نعتقد أن الآن ليس الوقت المناسب لعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة. ونحن نرى أن القيام بذلك من شأنه أن يؤدي إلى مناقشة مسيّسة ستسفر عن نتائج عكسية لجهود السلام. وفي الواقع، تعتقد أستراليا اعتقادا راسخا بأن الحالة الراهنة من الصراع المستمر وانعدام الأمن وعدم اليقين ليست مقبولة ولا تصب في مصلحة إسرائيل أو الفلسطينيين أو منطقة الشرق الأوسط أو المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، ونحن نحث جميع الأطراف على استئناف مفاوضات السلام باعتبارها ضرورة ملحة للغاية.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تود نيوزيلندا تعليل تصويتها على القرار ٦٤/٢٥٤. إن نيوزيلندا تدعو باستمرار إلى إجراء تحقيقات في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي جرت في الصراع في غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وذكرنا أنه ينبغي لتلك التحقيقات أن تكون ذات مصداقية ومستقلة وأن تجرى وفقا لمعايير مقبولة دوليا. وندرك ونقدر الجهود التي تبذلها إسرائيل حتى الآن، وحقيقة أن هذه الجهود قد أبلغت إلى الأمين العام. ونتطلع إلى أن تواصل إسرائيل وفلسطين جهودهما.

امتنعت نيوزيلندا عن التصويت على القرار ٦٤/١٠ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لأنه أيد تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/12/48) في دورة استثنائية تضمنت قرارا متحيزا وأحادي الجانب ولم يكن في وسع نيوزيلندا تأييده. وبسبب عدم وجود إشارة من هذا القبيل في هذا القرار وبسبب تأييدنا لإجراء التحقيقات، انضممنا الآن إلى ركب المصوتين تأييدا لهذا القرار. وقبل كل شيء، تسعى نيوزيلندا إلى إيجاد تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة على أساس الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى

جنب في سلام وأمن. وندعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات لتحقيق تلك الغاية.

السيد عسكروف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن حكومة أوزبكستان تؤيد تأييدا كاملا النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/64/651)، والقرار ٦٤/١٠.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): صوّتت البرتغال مؤيدة للقرار ٦٤/٢٥٤، الذي اتخذناه للتو، لأننا نؤمن بأهمية إجراء تحقيقات مناسبة في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في جميع الحالات. ونحن نعتبر أن القرار ٦٤/١٠، الذي أيدناه أيضا، قد أدى دورا هاما في تشجيع إسرائيل والجانب الفلسطيني على إطلاق عملية التحقيق. وتحيط البرتغال علما على نحو إيجابي بالخطوات الأولى التي اتخذها الطرفان في هذا الصدد. ونأمل أن يشكل اعتماد هذا القرار خطوة حاسمة في السعي لتحقيق المساءلة المناسبة واستكمال تنفيذ التوصيات الواردة في القرار ٦٤/١٠.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): إن موقف وفدي واضح وضوح الشمس. فنحن نؤيد تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) ونود أن نرى توصياته تنفذ بصورة كاملة ومستمرة. وينبغي إيجاد حل شامل من أجل ضمان المساءلة والعدالة فيما يتعلق بالصراع الذي اندلع في قطاع غزة العام الماضي. ولذلك السبب، تؤيد إندونيسيا متابعة أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة.

ولا شك، أن إسرائيل نشرت واستخدمت قوة مفرطة وغير متناسبة وفرضت عقابا جماعيا في قطاع غزة خلال الصراع. إن سكان غزة هم الذين عانوا خلال الحرب. وما زالوا يعانون من وطأة العدوان الإسرائيلي. فهم يشهدون محنة إنسانية خطيرة حتى في الوقت الحاضر ويحرمون من الحصول على احتياجاتهم الإنسانية الأساسية واحتياجات إعادة الإعمار. وفي الواقع، إنهم ما زالوا ضحية لعملية تبدو الآن كما لو أنهم مساهمين بقدر متساو في العقاب المفروض عليهم. نحن لا نعتقد بأن المساواة في المعاملة بين الجناة والضحايا على السواء يمكن أن يقال إنها عادلة.

ولذلك نشعر بالقلق من أن صيغة القرار ٦٤/٢٥٤ لا تجسد بوضوح التوازن السليم أو تكفل تحقيق العدالة لسكان غزة في المستقبل القريب. وعلى الرغم من ذلك القصور، أيدت إندونيسيا القرار الذي اتخذ للتو. ولدينا رغبة قوية في تنفيذه تنفيذا كاملا بدون مزيد من التأخير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن امتنان فلسطين لجميع الذين تجشموا أعباء الخروج من منازلهم في هذه العاصفة الثلجية الهائلة للمجيء إلى هذه القاعة اليوم من أجل المشاركة في اتخاذ قرار هام جدا. نشكرهم جميعا، ونأسف لأن ٥٦ وفدا لم تتمكن من المجيء. وأنا متأكد من أن الثلج هو السبب. ومع ذلك، فإن الاتجاه واضح وجلي. فعدد المعارضين لمضمون هذا القرار والقرارات التي اتخذت سابقا آخذ في التقلص؛ فقد انخفض من ١٨ معارضا في المرة الأخيرة إلى سبعة معارضين هذه المرة. وأعتقد أن ذلك انتصار لنا جميعا وللضحايا في صفوف الشعب الفلسطيني وللقانون الإنساني الدولي.

كما أود أن أبدأ بياني بالإعراب لكم، سيدي الرئيس، عن عميق تقدير فلسطين على عقد هذه الجلسة

للجمعية العامة لضمان استمرارية الجهود القائمة على المبدأ التي يبذلها المجتمع الدولي لمتابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48)، المعروف أيضا باسم تقرير غولدستون. وكما نعلم جميعا، وبالإضافة إلى العديد من تقارير التحقيق الأخرى التي صدرت في أعقاب العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة العام الماضي، كشف ذلك التقرير الهام جدا عن المدى الحقيقي وحجم الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل بحق المدنيين العزل والسكان المدنيين الفلسطينيين المحاصرين والخاضعين لاحتلالها.

إننا إذ نسعى باستمرار لإنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة وتحقيق العدالة للضحايا، عدنا إلى الجمعية العامة في أعقاب الجهد الأولي الذي بذلته لمتابعة تقرير غولدستون باتخاذ القرار ١٠/٦٤ في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ذلك الصدد، نعرب عن شكرنا للأمين العام بان كي- مون على تقديمه مؤخرا تقريرا (A/64/651)، بناء على طلب الجمعية العامة في القرار ١٠/٦٤.

لقد أولينا الاعتبار الواجب لتقرير الأمين العام، ولا سيما ملاحظته بأنه يتعذر الانتهاء إلى رأي حاسم بشأن تنفيذ أحكام القرار. وإننا إذ نبذل جهودنا في هذه المرحلة من عملية المتابعة، على النحو الوارد في المضمون الواضح والمركز للقرار ٢٥٤/٦٤ الذي اتخذته الجمعية العامة من فورها بأغلبية ساحقة وعلى النحو الذي أكدته المجموعة العربية، نكرر مجددا أننا نفسر تلك الملاحظة على أنها تعني أن الورقة الإسرائيلية المرفقة بتقرير الأمين العام لا تشكل امتثالا، لأنها لا تلبي الدعوة إلى إجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية ومتوافقة مع المعايير الدولية في الانتهاكات الجسيمة التي أوردها بعثة تقصي الحقائق في تقريرها. ولذلك أكدت الجمعية مجددا طلبها إلى إسرائيل إجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية لضمان المساءلة والعدالة بشأن الجرائم التي ارتكبت.

وفي الوقت نفسه، وبما أن الجانب الفلسطيني لم يكن بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير سوى في المرحلة الأولية من الجهد الذي يبذله لإجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية وفقا لما دعا إليه القرار ١٠/٦٤، فإن القرار الذي اتخذ اليوم يحث أيضا مرة أخرى الجانب الفلسطيني على إجراء هذا التحقيق. إننا نؤكد من جديد أننا نأخذ تلك المسؤولية على محمل الجد، على أساس إيماننا العميق بسيادة القانون واحترامنا له، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق، شرعت لجنة التحقيق المستقلة التي أنشئت بموجب مرسوم رئاسي في اتخاذ الخطوات اللازمة للوفاء بولايتها، وفقا لتوصية بعثة تقصي الحقائق وعملا بالقرار ١٠/٦٤، لضمان المساءلة والعدالة. ولذلك، تعتزم فلسطين أن تجري بأكبر قدر من الكفاءة، في الأشهر الخمسة المقبلة التي تغطي الفترة التي يشملها التقرير كما يحددها القرار المتخذ للتو، تحقيقا مستقلا وموثوقا في الادعاءات الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق وأن تقدم ردا وافياً إلى الأمين العام.

وعلاوة على ذلك، وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد على أننا نفعل ذلك ليس على أساس أي تناظر أو تناسب بين الشعب الفلسطيني الرازح تحت نير الاحتلال وإسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال، لأنه لا يوجد تكافؤ على الإطلاق بين العدوان والجرائم الإسرائيلية التي ترتكب ضد شعبنا ونطاقها وحجمها وكثافتها وخطورتها، والأعمال التي يقوم بها الجانب الفلسطيني. ولكننا نفعل ذلك انطلاقا من إيماننا الراسخ بأن التزامنا بالقانون الدولي والوفاء بمسؤولياتنا

لن يعملا سوى على زيادة تعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى إعلاء شأن القانون الدولي، بما في ذلك على وجه الخصوص القوانين التي تهدف بشكل واضح إلى ضمان سلامة المدنيين في الصراعات المسلحة ورفاههم وحمايتهم في جميع الظروف.

وعلاوة على ذلك، إننا نفعل ذلك انطلاقا من إيماننا الراسخ بأن هذه الجهود ستعزز جهودنا الجماعية الرامية إلى وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب وهو السلوك الذي انتهجته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بقدر كبير من التبجح والصلف والعدوانية ولفترة طالت أكثر مما ينبغي وبدون أي عواقب. إن إسرائيل بتصرفها فوق القانون، ألحقت مالا يوصف من المعاناة والدمار بالشعب الفلسطيني الذي ما فتئت تقهره لأكثر من أربعة عقود في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن نهجها هذا قد قوّض تطبيق القانون الدولي ومصداقيته على نحو خطير.

لقد حان الوقت لوقف وعكس اتجاه نمط السلوك المدمر والفاحش الذي تتبعه إسرائيل. ويبدأ ذلك بضمان المساءلة عن طريق معاقبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين الأبرياء، وكفالة تحقيق العدالة للضحايا الكثيرين لتلك الجرائم. وفي هذا الصدد، نشدد على أن سعينا لتحقيق المساءلة لن ينتهي حتى نحقق العدالة لآلاف الضحايا الفلسطينيين – أطفال ونساء ورجال – الذين عانوا في ظل الاحتلال الإسرائيلي ويتطلعون إلى المجتمع الدولي لكفالة تحقيق العدالة والتمسك بالقانون الدولي واحترامه على قدم المساواة في جميع الظروف.

وفي هذا الصدد أيضا، فإننا لا نغالي مهما شدّدنا على أهمية إعادة التأكيد في القرار الذي اتخذناه فيما يتعلق بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفيما يتعلق بصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة. ووفقا للمادة ١ المشتركة، فإن احترام الاتفاقية وكفالة احترامها يكتسي أهمية قصوى وهو التزام يجب على جميع الأطراف المتعاقدة السامية التمسك به بكل جدية. وبالتالي، نرحب بتأكيد الجمعية مجددا على توصية سويسرا، بصفتها الدولة الوديعة لاتفاقيات جنيف، بأن يعقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في أقرب وقت ممكن لاتخاذ إجراءات لإنفاذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

إن الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يمكن أن تبقى استثناء للقاعدة عندما يتعلق الأمر باحترام أحكام الاتفاقية، التي تهدف صراحة إلى ضمان حماية المدنيين في وقت الحرب، بما في ذلك في حالات الاحتلال الأجنبي. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تدابير عملية من أجل فرض احترام الاتفاقية. ومن ثم، نأمل في أن يُعقد المؤتمر من جديد في أسرع وقت وأن يبني على الإعلان الشامل الهام الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة السامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وأود أن أختتم بالإعراب عن أسمى وأصدق آيات امتنان فلسطين وتقديرها لجميع الدول الأعضاء التي صوتت لصالح القرار ٦٤/٢٥٤ اليوم. إن دعمها المبدئي هو إعادة تأكيد واضحة لإيمانها بسيادة القانون، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان والتزامها الجماعي بالتمسك بالقانون في جميع الظروف، بما في ذلك ما يتعلق بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أنه إعراب واضح عن رغبتها في منع الإفلات من العقاب وضمان العدالة وردع ارتكاب مزيد من الانتهاكات للقانون وبذلها الجهود من أجل ذلك، وجميع هذه الأمور لا غنى عنها في سعينا الطويل من أجل التشجيع على التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وتسوية سلمية لقضية فلسطين، لأنه لا يمكن تحقيق السلام بدون عدالة.

وأكرر شكرنا للجمعية العامة على الدعم الكبير والمبدئي، وأشكركم جزيل الشكر مرة أخرى، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٦٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.